الفدرتين عن الفعل المكسوب وتباخر عنه تعلق احداهما تامل وفي حاشية الشيخ قاسم على المسايرة ثبت باجماع المليين انه تعالى خلق في العبد القدرة والارادة الا ان قدرته لا تستقل بالتاثير ثم قال بعد سطر وجملة كلام فدل ان القدرة العبدية العادية غير مستقلة بالتاثير انتهى فانت تراه لم ينف الا الاستقلال لا اصل التاثير باذن الله تعالى فلا نعتقد الا ان اعمالنا وافعالنا داخلة تحت قدرتنا الحادثة بمعنى تحصيلنا وايقاعنا لها واصدارها منا وانها مكسوبنا على هذا المنوال باختيارنا لقوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت لا ان قدرتنا جاورتها فقط والا لما كان لنسبتها لنا حقيقة وجه ولا نعتقد الا ان اعمالنا كذوانتنا مخلوقة لله تعالى لقول ربنا عز وجل والله خلقكم وما تعملون وكذا نعتقد ان ما يتولد وينشا من افعالنا ايضا مخلوق الله تعالى لقوله تعالى خالق كل شيء تنبيه الكسب من صفات الاحوال للعبد كالايقاع والاصدار والتحصيل على ما سياتي ثم الاستطاعة التي هي القدرة الحادثة ما بها الفعل المكسوب يقع والكسب ايقاعه وتحصيله لا ان الكسب هو مقارنة تلك القدرة الى المكسوب المخلوق حيث الكسب ما باختيارنا يقع فهو فعل اختياري لا انه نفس الاختيار وميلان القلب فقط حتى اشتبه على بعض المتاخرين وذهب الينا ظنا بانه التحقيق وهو خلافه قال في التوضيح لفظ الفعل قد يطلق على معنى ثابت قائم

بالفاعل حاصل بالصدر كما اذا تحرك زيد فحصلت له الحركة وقد يطلق على ايقاع ذلك المعنى والموجود اي في الخارج هو الاول دون الثاني انتهى واقول الثاني هو المعنى المصدري ويقال له الحدوث والفعل اللغوي واما الحاصل بالمصدر هو الهيئة الموقعة في الخارج وهو الفعل الاصطلاحي اي في اصطلاح المتكلمين والاخر هو مفعول عند النحويين قال الشيخ قاسم قطلوبغا في حاشية على مسايرة ابن الهمام واهل العربية يقولون للمصدر المفعول المطلق لانه هو المفعول بالحقيقة الذي يوجد الفاعل ويفعله وتحرير هذا المقام ان الفعل قد يراد به معنى مصدري كالحركة تقطع المسافة وقد يراد به المعنى الحاصل بالمصدر كالهيئة للحالة التي يكون المتحرك عليها في كل جزء من المسافة وهي اثر الاول ولا شك ان الثاني موجود واختلف في الاول وهو ايقاع تلك الحالة فقيل ليس بموجود والا لكان موقعا فينتقل الكلام الى ايقاع الايقاع ويلزم التسلسل من طرف المبدا في الامور المحققة ويلزم عند ايقاع من ايقاعات محققة لا شيء محققة غير متناهية فيكون الايقاع معدوما على مذهب الجمهور ومحالا عند القائلين به فان قلت لزوم المحذورين موقوف على ان لا يكون الايقاع عينه وهو ممنوع قلنا الايقاع مع الموقع امران ليس بينهما حمل المواطاة وهو حمل الكلي على جزء من جزئياته ومساويه وقيل ان الايقاع موجود لحدوثه بعد العدم والحدوث بمعنى المتجدد مسلم ولا يقتضي الوجود كحدوث العمى وبمعنى الوجود بعد

Copyright © King Saud University